

خارج الفقہ

٦٥

٩٤-١١-٢٠ اقسام الحج

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

أقسام الحج

- القول فى أقسام الحج
- وهى ثلاثة: تمتع و قران و أفراد، و الأول فرض من كان بعيدا عن مكة، و الآخران فرض من كان حاضرا أى غير بعيد، و حد البعد* ثمانية و أربعون ميلا من كل جانب على الأقوى من مكة،
- *هو الحرم المكى الذى مساحته بريد فى بريد، أى ١٤٤ ميلا مربع، و ليس الحرم المكى دائرة و لا مربعا. ←

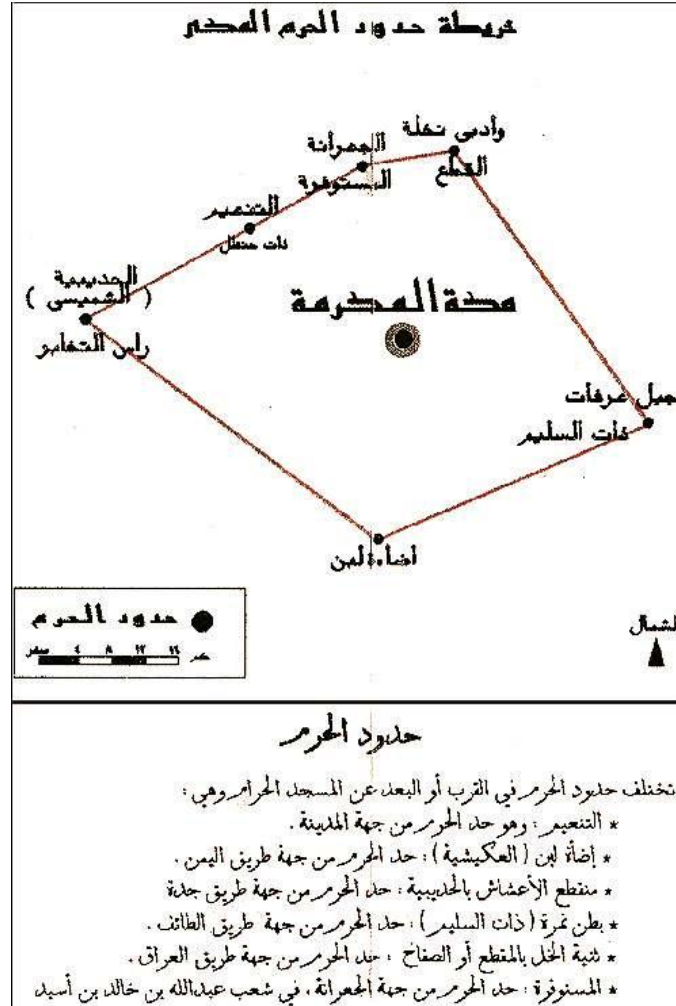
أقسام الحج

- و حد الحرم من جهة المدينة: دون التنعيم عند بيوت بنى نفار، على ثلاثة أميال من مكة، ومن طريق اليمن: طرف أضاة لبن على سبعة أميال من مكة، ومن طريق الطائف: على عرفات من بطن نمرة على سبعة أميال، ومن طريق العراق: على ثنية جبل بالمقطع على سبعة أميال، ومن طريق الجعرانة: فى شعب آل عبد الله بن خالد على تسعة أميال، ومن طريق جدة، منقطع الأعشاش على عشرة أميال من مكة.

أقسام الحج

- و المراد من مكة هي مكة القديمة لأن حدود الحرم ثابتة فلا يتوسع الحرم بتوسع مكة. فقد روى أن إبراهيم الخليل عليه السلام علمها، ونصب العلامات فيها وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها، ثم أمر نبينا صلى الله عليه وسلم بتحديدتها وهي إلى الآن بينة و عليه علامات منصوبة في جميع جوانبه.
- (راجع إلى خريطة الحرم المكي)

خريطة الحرم المكي



خريطة الحرم المكي

خريطة حدود الحرم المكي



حدود الحرم

تختلف حدود الحرم في القرب أو البعد عن المسجد الحرام وهي:

- * التنعيم: وهو حد الحرم من جهة المدينة.
- * أضال لمن (العكيشية): حد الحرم من جهة طريق اليمن.
- * منقطع الأعشاش بالحديبية: حد الحرم من جهة طريق جدة.
- * بطن عمرة (ذات السلام): حد الحرم من جهة طريق الطائف.
- * ثنية الخيل بالمقطع أو الصفاخ: حد الحرم من جهة طريق العراق.
- * السوقورة: حد الحرم من جهة الجعرانة: في شعب عبد الله بن خالد بن أسيد.

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

حدود الحرم المكي

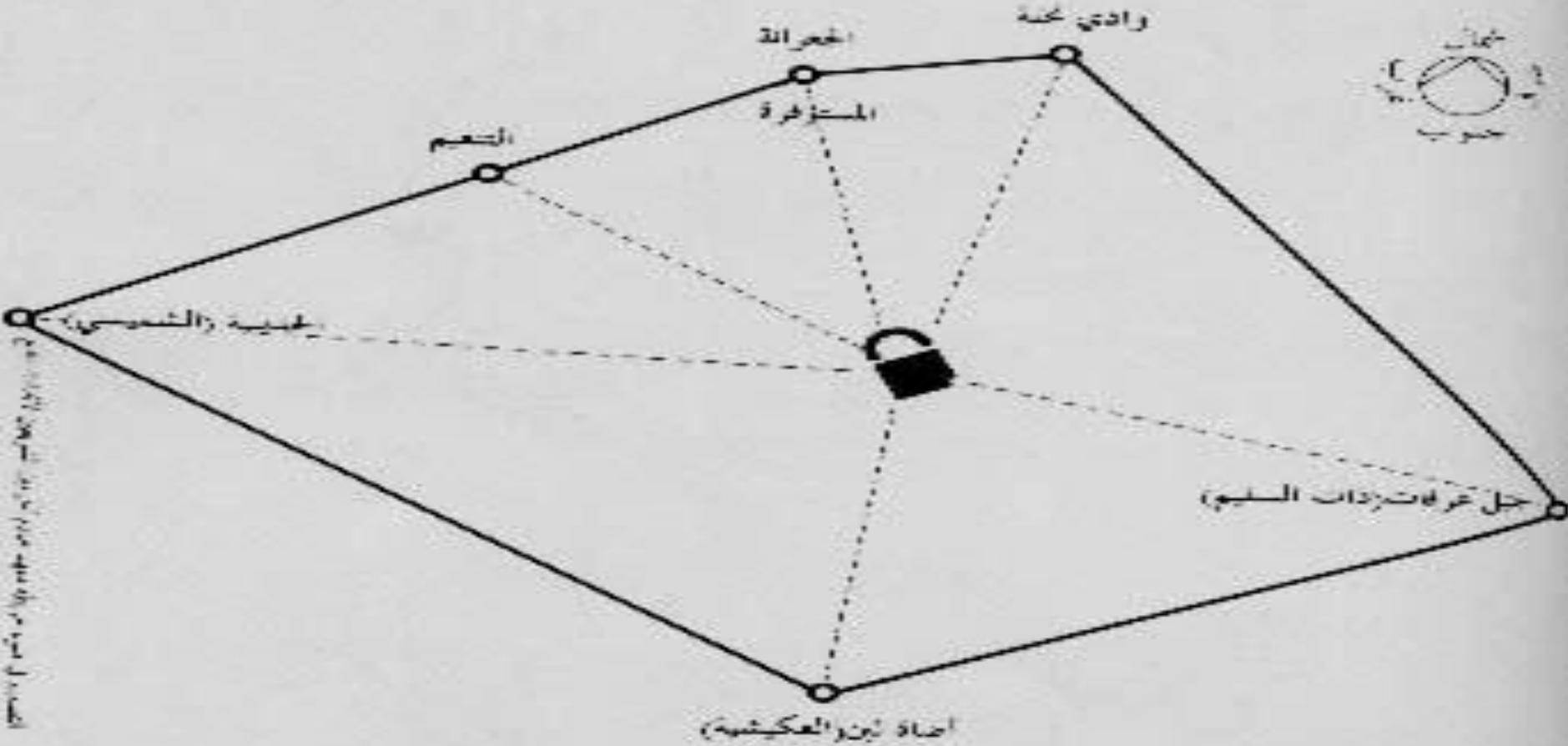
حدود الحرم المكي

■ خارج الحرم المكي
■ داخل الحرم المكي
— طرق
▬ معالم
▲ جبال



خريطة الحرم المكي

خريطة حدود الحرم المكي



حدود منطقة الحرم المكي

BOUNDARIES OF MAKKAH HARAM AREA



أقسام الحج

- و من كان على نفس الحد فالظاهر أن وظيفته التمتع، و لو شك في أن منزله في الحد أو الخارج وجب عليه الفحص*، و مع عدم تمكنه يراعى الاحتياط،
- * إلى حد لا يكون ترك الفحص لعباً بأمر المولى و بعد الفحص بهذا المقدار يمكن نفي الحضور في الحد بالأصل، أى بإستصحاب العدم الأزلى أو النعتى فى بعض الصور، و إن لم يمكن نفيه و لو بالأصل فيجب الإحتياط.

أقسام الحج

- ثم إن ما مرّ انما هو بالنسبة إلى حجة الإسلام، و أما الحج النذرى و شبهه فله نذر أى قسم شاء*، و كذا حال شقيقه، و أما الإفسادى فتابع لما أفسده.

- * و إن كان الأفضل التمتع.

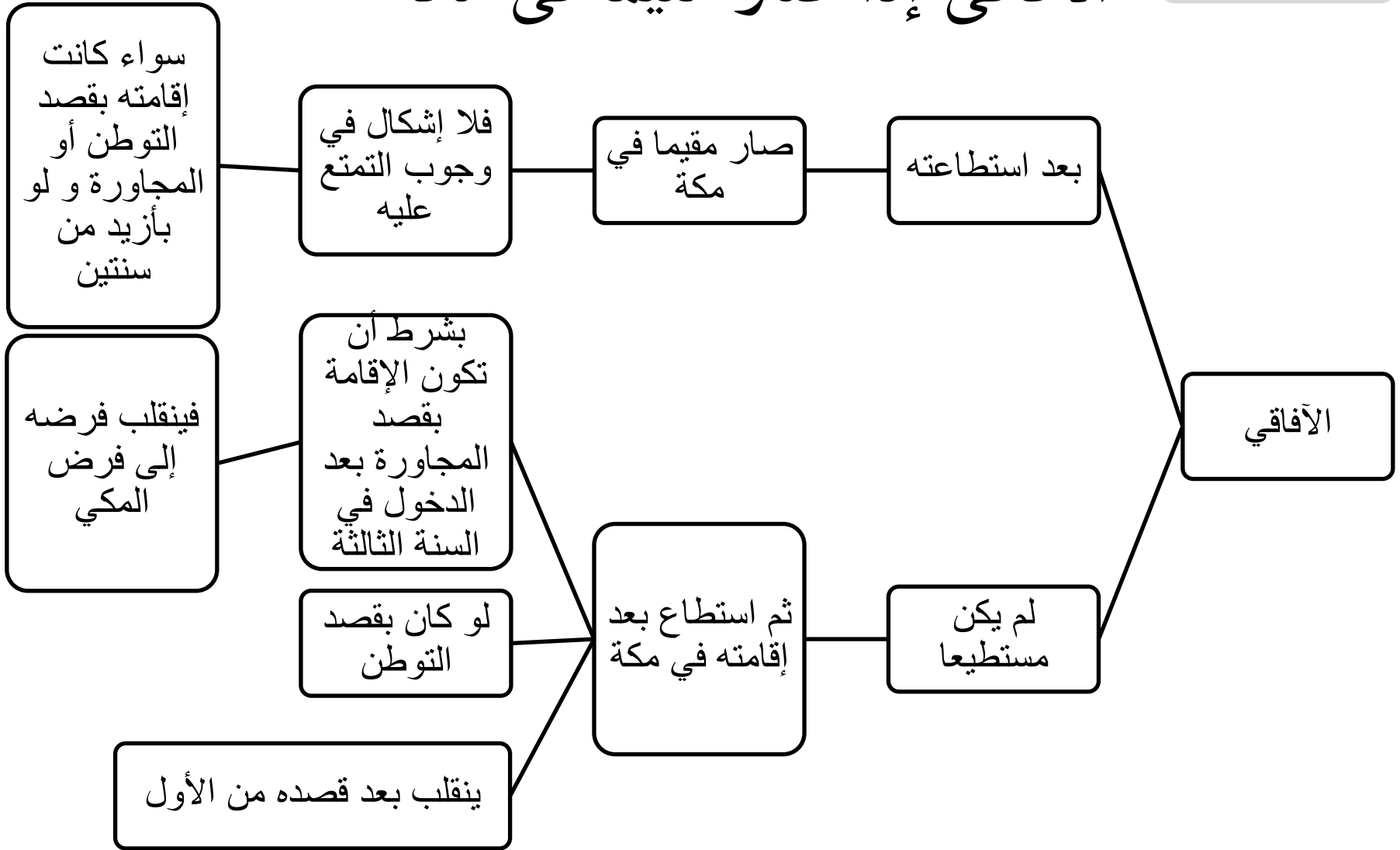
من كان له وطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

- مسألة ١ من كان له وطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه أو فيه لزمه فرض أغلبهما، لكن بشرط عدم إقامة سنتين بمكة*،
- فإن تساويا فإن كان مستطيعا من كل منهما تخير بين الوظيفتين و إن كان الأفضل اختيار التمتع، و إن كان مستطيعا من أحدهما دون الآخر لزمه فرض وطن الاستطاعة***.
- * بل و لو مع إقامة سنتين بمكة لأن هذا ملاك التوطن و المفروض أن مكة وطنه و له وطن آخر فتأمل.
- *** بل تخير بين الوظيفتين و إن كان الأفضل اختيار التمتع و الأحوط اختيار فرض وطن الإستطاعة.

من كان من أهل مكة و خرج إلى بعض الأمصار ثم رجع إليها

- مسألة ٢ من كان من أهل مكة و خرج إلى بعض الأمصار ثم رجع إليها فالأحوط أن يأتي بفرض المكي *، بل لا يخلو من قوة.
- * و إن كان الأقوى تخييره بين فرض المكي و فرض النائي و الأفضل أن يأتي بالتمتع.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة



الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- مسألة ٣ الآفاقي إذا صار مقيما في مكة فإن كان ذلك بعد استطاعته و وجوب التمتع عليه فلا إشكال في بقاء حكمه سواء كانت إقامته بقصد التوطن أو المجاورة و لو بأزيد من سنتين،
- و أما لو لم يكن مستطيعا ثم استطاع بعد إقامته في مكة فينقلب فرضه إلى فرض المكي بعد الدخول في السنة الثالثة لكن بشرط أن تكون الإقامة بقصد المجاورة،
- و أما لو كان بقصد التوطن فينقلب بعد قصده من الأول،

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و في صورة الانقلاب يلحقه حكم المكي بالنسبة إلى الاستطاعة أيضا، فتكفي في وجوبه استطاعته منها، و لا يشترط فيه حصولها من بلده،
- و لو حصلت الاستطاعة بعد الإقامة في مكة قبل مضي السنتين لكن بشرط وقوع الحج على فرض المبادرة إليه قبل تجاوز السنتين فالظاهر أنه كما لو حصلت في بلده، فيجب عليه التمتع و لو بقيت إلى السنة الثالثة أو أزيد،
- و أما المكي إذا خرج إلى سائر الأمصار مجاورا لها فلا يلحقه حكمها في تعيين التمتع عليه إلا إذا توطن و حصلت الاستطاعة بعده فيتعين عليه التمتع و لو في السنة الأولى.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- ٣ مسألة الآفاقي إذا صار مقيما في مكة
- فإن كان ذلك بعد استطاعته و وجوب التمتع عليه فلا إشكال في بقاء حكمه سواء كانت إقامته بقصد التوطن أو المجاورة و لو بأزيد من سنتين

- و أما إذا لم يكن مستطيعا ثم استطاع بعد إقامته في مكة فلا إشكال في انقلاب فرضه إلى فرض المكي في الجملة كما لا إشكال في عدم الانقلاب بمجرد الإقامة و إنما الكلام في الحد الذي به يتحقق الانقلاب فالأقوى ما هو المشهور من أنه بعد الدخول في السنة الثالثة

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- لصحيحة زرارة عن أبى جعفر ع: من أقام بمكة سنتين فهو من أهل مكة و لا متعة له إلخ
- و صحيحة عمر بن يزيد عن الصادق ع: المجاور بمكة يتمتع بالعمرة إلى الحج إلى سنتين فإذا جاور سنتين كان قاطنا و ليس له أن يتمتع

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و قيل بأنه بعد الدخول في الثانية
- لجملة من الأخبار و هو ضعيف لضعفها بإعراض المشهور عنها مع أن القول الأول موافق للأصل
- و أما القول بأنه بعد تمام ثلاث سنين فلا دليل عليه إلا الأصل المقطوع بما ذكر مع أن القول به غير محقق لاحتمال إرجاعه إلى القول المشهور بإرادة الدخول في السنة الثالثة
- و أما الأخبار الدالة على أنه بعد ستة أشهر أو بعد خمسة أشهر فلا عامل بها مع احتمال صدورها تقيّة و إمكان حملها على محامل آخر

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و الظاهر من الصحيحين اختصاص الحكم بما إذا كانت الإقامة بقصد المجاورة فلو كانت بقصد التوطن فينقلب بعد قصده من الأول فما يظهر من بعضهم من كونها أعم لا وجه له
- و من الغريب ما عن آخر من الاختصاص بما إذا كانت بقصد التوطن

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- ثمَّ الظاهر أن فى صورة الانقلاب يلحقه حكم المكى بالنسبة إلى الاستطاعة أيضا فيكفى فى وجوب الحج الاستطاعة من مكة و لا يشترط فيه حصول الاستطاعة من بلده فلا وجه لما يظهر من صاحب الجواهر من اعتبار استطاعة النائى فى وجوبه لعموم أدلتها و أن الانقلاب إنما أوجب تغيير نوع الحج و أما الشرط فعلى ما عليه فيعتبر بالنسبة إلى التمتع هذا

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و لو حصلت الاستطاعة بعد الإقامة في مكة لكن قبل مضي السنتين فالظاهر أنه كما لو حصلت في بلده فيجب عليه التمتع و لو بقيت إلى السنة الثالثة أو أزيد فالمدار على حصولها بعد الانقلاب
- و أما المكي إذا خرج إلى سائر الأمصار مقيما بها فلا يلحقه حكمها في تعيين التمتع عليه لعدم الدليل و بطلان القياس إلا إذا كانت الإقامة فيها بقصد التوطن و حصلت الاستطاعة بعده فإنه يتعين عليه التمتع بمقتضى القاعدة و لو في السنة الأولى

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- و أما إذا كانت بقصد المجاورة أو كانت الاستطاعة حاصلة فى مكة فلا
- نعم الظاهر دخوله حينئذ فى المسألة السابقة فعلى القول بالتخير فيها كما عن المشهور يتخير و على قول ابن أبى عقيل يتعين عليه وظيفة المكى

الآفاقي إذا صار مقيماً في مكة

- (مسألة ٣): الآفاقي إذا صار مقيماً في مكة فإن كان ذلك بعد استطاعته و وجوب التمتع عليه فلا إشكال في بقاء حكمه، سواء كانت إقامته بقصد التوطن (٥) أو المجاورة و لو بأزيد من سنتين، و أمّا إذا لم يكن مستطيعاً ثم استطاع بعد إقامته في مكة فلا إشكال في انقلاب فرضه إلى فرض المكي في الجملة، كما لا إشكال في عدم الانقلاب بمجرد الإقامة، و إنّما الكلام في الحدّ الذي به يتحقّق الانقلاب،
- (٥) فيه تأمل فإنه لولا الإجماع المدعى به في المسألة فمقتضى القاعدة تبدل الحكم بتبدل الموضوع و إن كان مستقراً فلا يترك مراعاة الاحتياط لمن صدق عليه أن مكة وطنه عرفاً أو صار مكيّاً بحكم الشرع. (الكلبي يگانی).

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- فالأقوى ما هو المشهور من أنه بعد الدخول فى السنة الثالثة، لصحيفة زرارة عن أبى جعفر (عليه السلام) من أقام بمكة سنتين فهو من أهل مكة ولا متعة له إلخ. و صحيفة عمر بن يزيد عن الصادق (عليه السلام) المجاور بمكة يتمتع بالعمرة إلى الحج إلى سنتين، فإذا جاور سنتين كان قاطناً، و ليس له أن يتمتع،

الآفاقی إذا صار مقيما في مكة

- و قيل بأنّه بعد الدخول في الثانية لجملة من الأخبار و هو ضعيف لضعفها بإعراض المشهور عنها (١)، مع أن القول الأوّل موافق للأصل، و أمّا القول بأنّه بعد تمام ثلاث سنين فلا دليل عليه إلّا الأصل المقطوع بما ذكر، مع أنّ القول به غير محقق لاحتمال إرجاعه إلى القول المشهور بإرادة الدخول في السنة الثالثة،

(١) بل لمعارضتها بالصحيحين فالمرجع إطلاق ما دلّ على وجوب التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام. (الخوئي)

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و أمّا الأخبار الدالّة على أنّه بعد ستّة أشهر أو بعد خمسة أشهر فلا عامل بها (٢) مع احتمال صدورها تقيّة، و إمكان حملها على محاملٍ أُخر،
- (٢) مع أنّها معارضة بالصحيحين فيجرى فيها ما تقدّم على أنّ ما دلّ على أنّه بعد خمسة أشهر ضعيف. (الخوئي).

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و الظاهر من الصحيحين اختصاص الحكم بما إذا كانت الإقامة بقصد المجاورة، فلو كانت بقصد التوطن فينقلب بعد قصده من الأوّل (٣) فما يظهر من بعضهم من كونها أعمّ لا وجه له، و من الغريب ما عن آخر من الاختصاص بما إذا كانت بقصد التوطن،
- (٣) لكن يعتبر الإقامة بمقدار يصدق أنه وطنه. (الكلبي يگانی).

الآفاقى إذا صار مقيماً فى مكة

- ثمّ الظاهر أنّ فى صورة الانقلاب (٤) يلحقه حكم المكيّ بالنسبة إلى الاستطاعة أيضاً،
- (٤) بل الظاهر ذلك فى صورة عدم الانقلاب أيضاً فيكفى استطاعته من مكة فى وجوب الحجّ عليه إن كان فيها و إن كان الواجب بها هو التمتع نعم يعتبر حينئذٍ استطاعته لحجّ التمتع و لا يكفى استطاعته لحجّ المكيّ دونه. (البروجردى).

الآفاقي إذا صار مقيماً في مكة

- فيكفي في وجوب الحج الاستطاعة من مكة (١)
- (١) لا فرق في ذلك بين الصورتين فيكفي في وجوب التمتع قبل الانقلاب أيضاً استطاعته لحج التمتع من مكة و إنما تظهر الثمرة بين القولين في مؤنة الرجوع بعد الانقلاب مع العزم عليه فيعتبر على مختار الجواهر دون الماتن و الاعتبار أقوى. (الكلبيايگانی).
- على الأحوط لكن لو حصلت له الاستطاعة من بلده بعد ذلك فالأحوط الإعادة. (النائني).

الآفاقى إذا صار مقيماً فى مكة

- و لا يشترط فيه حصول الاستطاعة من بلده (٢)،
- (٢) الظاهر هو الاشتراط بالنسبة إلى رجوعه فيما إذا كان عازماً على الرجوع. (الخوئى).

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- فلا وجه لما يظهر من صاحب الجواهر من اعتبار استطاعة النائي في وجوبه لعموم أدلتها، و أن الانقلاب إنما أوجب تغيير نوع الحج، و أمّا الشرط فعلى ما عليه فيعتبر بالنسبة إلى التمتع، هذا، و لو حصلت الاستطاعة بعد الإقامة في مكة لكن قبل مضي سنتين (٣) فالظاهر أنه كما لو حصلت في بلده
- (٣) بل المدار في ذلك حصول الاستطاعة للحجّ الواقع قبل مضيّ سنتين و لا يكفي مجرد حصول الاستطاعة قبل المضيّ إن كان الحجّ بعد سنتين. (الكلبي يگانی).

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- فيجب عليه التمتع (٤)، و لو بقيت إلى السنة الثالثة أو أزيد، فالمدار على حصولها بعد الانقلاب،
- (٤) هذا إذا كان الحجّ الواجب بها على فرض المبادرة إليه يقع قبل التجاوز عن السنتين و أمّا إذا كان يقع بعد السنتين لا محالة فالظاهر وجوب القرآن أو الأفراد و إن كان قد وجب بالاستطاعة الحاصلة قبلهما. (البروجردى).
- وجوب التمتع فرع وقوع الحجّ على فرض المبادرة إليه قبل تجاوز السنتين فالمدار على نفس الحجّ في سنة أوّل الاستطاعة لا على الاستطاعة. (الإمام الخميني).
- محلّ تأمل و إشكال. (الخوانساري).

الآفاقي إذا صار مقيماً في مكة

- و أمّا المكيّ إذا خرج إلى سائر الأمصار مقيماً بها فلا يلحقه حكمها في تعيين التمتع عليه، لعدم الدليل و بطلان القياس إلّا إذا كانت الإقامة فيها بقصد التوطن و حصلت الاستطاعة بعده، فإنه يتعين عليه التمتع بمقتضى القاعدة و لو في السنة الأولى، و أمّا إذا كانت بقصد المجاورة أو كانت الاستطاعة حاصلة في مكة فلا، نعم الظاهر دخوله حينئذٍ في المسألة السابقة (١)، فعلى القول بالتخيير فيها كما عن المشهور يتخير، و على قول ابن أبي عقيل يتعين عليه وظيفة المكيّ.
- (١) قد عرفت الاحتياط فيه من جهة الدوران بين التعيين و التخيير فتدبر فيه و في أمثاله. (آقا ضياء).

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و من جاور بمكة سنة واحدة أو سنتين، جاز له أن يتمتع فيخرج الى الميقات و يحرم بالحج متمتعا. فان جاور بها ثلاث سنين لم يجز له التمتع، و كان حكمه حكم أهل مكة و حاضريها
- و من كان من أهل مكة أو حاضريها، ثم نأى عن منزله إلى مثل المدينة أو غيرها من البلاد، ثم أراد الرجوع الى مكة، و أراد أن يحج متمتعا، جاز له ذلك.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- المكي إذا انتقل إلى غيرها من البلدان ثم جاء متمتعا لم يسقط عنه الدم،
- و إن كان من غيرها و انتقل إلى مكة. فإن أقام بها ثلاث سنين فصاعدا كان من الحاضرين و إن كان أقل من ذلك كان حكمه حكم أهل بلده على ما قلناه.

الآفاقی إذا صار مقيما في مكة

- و كيف كان فان دخل في الثالثة مقيما ثم حج انتقل فرضه الى القران أو الافراد كما صرح به جماعة، بل نسبه غير واحد إلى المشهور، بل ربما عزی إلى علمائنا عدا الشيخ، ل
- صحيح زرارة «١» عن أبي جعفر (عليه السلام) «من اقام بمكة سنتين فهو من أهل مكة و لا متعة له، فقلت: لأبي جعفر (عليه السلام): أ رأيت إن كان له أهل بالعراق و أهل بمكة؟ قال: فلينظر أيهما الغالب عليه فهو من اهله»
- و صحيح عمر بن يزيد «٢» عن الصادق (عليه السلام) «المجاور بمكة يتمتع بالعمرة إلى الحج إلى سنتين، فإذا جاور سنتين كان قاطنا و ليس له ان يتمتع»
- و في بعض النسخ «جاوز» بالزاء المعجمة،
- (١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج الحديث ١.
- (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٢.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- خلافا للمحكي عن الإسكافي و النهاية و المبسوط و الحلبي فاشتروا ثلاث سنين،
- و قد اعترف غير واحد بعدم الوقوف لهم على مستند عدا الأصل الذي لم يعين القدر المزبور، على انه مقطوع بما عرفت، إلا ان المحكي في الدروس عن النهاية و المبسوط انتقال الفرض بالدخول في الثالثة، قال: «و لو أقام النائي بمكة سنتين انتقل فرضه إليها في الثالثة كما في المبسوط و النهاية، و يظهر من أكثر الروايات انه في الثانية»

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- قلت: الموجود في النهاية «و من جاور بمكة سنة أو سنتين جاز له ان يتمتع فيخرج إلى الميقات و يحرم بالحج متمتعا، فان جاور بها ثلاث سنين لم يجز له التمتع، و كان حكمه حكم أهل مكة و حاضريها» و لم تحضرنى عبارة المبسوط و لعلها مثلها،
- و لا ريب في ظهورها فيما ذكره الشهيد على ان يكون المراد بالمجاورة بها ثلاث سنين الدخول في الثالثة بقرينة قوله أولا: سنة أو سنتين، و إلا لقال: أو ثلاث.

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- بل من ذلك يظهر ان المصنف قصد بتعبيره كما ذكر تفسير عبارة الشيخ و أن مراده بالمجاورة ثلاثا الدخول فى الثالثة، فلا يرد عليه ما اعترضه به فى المدارك من أن حكمه بانتقال الفرض بالدخول فى الثالثة مناف لما حكم به أولا من أن إقامة السنتين لا توجب انتقال الفرض، فان إقامة سنتين انما يتحقق بالدخول فى الثالثة، و أظهر منه فى ذلك عبارة القواعد، و حينئذ يتجه الاستدلال له بالصحيحين المزبورين، كما انه يتجه الاستدلال للقول المقابل له و هو الانتقال بالدخول فى الثانية الذى يظهر من الشهيد و الفاضل الأصبهانى الميل اليه بـ

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- خبر عبد الله ابن سنان «١» «المجاور بمكة سنة يعمل عمل أهل مكة - قال الراوى: يعنى يفرد الحج مع أهل مكة - و ما كان دون السنة فله أن يتمتع»
- و مرسل حريز «٢» «من دخل مكة بحجة عن غيره ثم أقام سنة فهو مكى»

-
- (١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٨.
 - (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٩.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- بل و بخبري الحلبي «٣» و حماد «٤» السابقين المشتملين على مجاورة السنة أو السنتين بناء على انه لا معنى لذلك إلا على إرادة الدخول في الثانية.
- (٣) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٣.
- (٤) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج الحديث ٧.

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- و من هنا بان لك صحة استظهار الشهيد له من أكثر الروايات، بل يمكن تنزيل الصحيحين المزبورين عليه و لو بقريئة هذه النصوص التى تصلح مرجحة لإحدى النسختين فى أحدهما على الأخرى أيضا التى قيل إنها لا تقبل التنزيل المزبور، بل فى كشف اللثام احتمالهما أيضا لسنتى الحج بمضى زمان يسع حجتين؛ و هو سنة كما أن شهر الحيض ثلاثة عشر يوما، و على كل حال فنجتمع نصوص السنة و السنتين و السنة أو السنتين حينئذ على معنى واحد.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- نعم تبقى نصوص الستة أشهر أو أكثر، كـ
- صحيح حفص بن البختري «٥»
- (٥) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٣.

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- عن أبى عبد الله (عليه السلام) «فى المجاور بمكة يخرج إلى أهله ثم يرجع إلى مكة بأى شىء يدخل؟ فقال: إن كان مقامه بمكة أكثر من ستة أشهر فلا يتمتع، وإن كان أقل من ستة أشهر فله أن يتمتع»
- و مرسل الحسين بن عثمان «١» و غيره عن أبى عبد الله (عليه السلام) «من أقام بمكة ستة أشهر فليس له أن يتمتع» و فى بعض النسخ «خمسة أشهر»

(١) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٥.

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- و خبر ابن مسلم «٢» عن أحدهما (عليهما السلام) «من أقام بمكة ستة أشهر فهو بمنزلة أهل مكة»
- (٢) الوسائل - الباب - ٨ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ٤ و فيه «من أقام بمكة سنة» كما فى التهذيب ج ٥ ص ٤٧٦ الرقم ١٦٨٠.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و يمكن حملها على التقية بناء على اكتفاء العامة في صيرورته من حاضري المسجد الحرام بالاستيطان ستة أشهر، أو الدخول في الشهر السادس، أو على اعتبار مضي ذلك في إجراء حكم الوطن لمن قصد التوطن و في كشف اللثام أو على إرادة بيان حكم ذي الوطنين بالنسبة إلى قيام الستة أشهر أو أقل أو أكثر، أو غير ذلك، و بذلك بان لك قوة القول المزبور و إن قل القائل به صريحا، بل لم نعثر عليه، كما أنه بان لك النظر فيما في المدارك و الرياض و غيرهما.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- و كيف كان فلا إشكال و لا خلاف في صيرورة المجاور بعد المدة المزبورة و إن لم تكن بقصد التوطن كالمكي في نوع الحج، نعم عن بعض الحواشي تقييد ذلك بما إذا أراد المقام بها أبدا، لكن عن المسالك أنه مخالف للنص و الإجماع أما بالنسبة إلى غير ذلك من أحكام الحج فقد احتمله بعضهم، فلا يشترط في وجوب الحج عليه الاستطاعة المشروطة له و لو إلى الرجوع من بلده، بل يكفي فيه استطاعة أهل مكة، لإطلاق الآية و كثير من الأخبار،

الآفاقي إذا صار مقيماً في مكة

- بل ربما احتتمل جريان غير أحكام الحج من أحكام أهل مكة حتى الوقوف و النذور و نحوهما، لما سمعته مما في
- النصوص «١» «هو من أهل مكة»
- و «هو مكى»
- و «بمنزلة أهل مكة»
-

(١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ١ و ٩ و
البا ب ٨ منها - الحديث ٤.

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- إلا ان الجميع كما ترى مع عدم قصد التوطن، ضرورة انسياق إرادة نوع الحج خاصة من الجميع، فيبقى عموم أدلة استطاعة النائي بحاله، و كذا استصحابها بل و أصل البراءة، و دعوى ان تلك الاستطاعة شرط للتمتع و لا تمتع هنا يدفعها انها شرط وجوب الحج على النائي مطلقا، و تعين المتعة أمر آخر، مع انه قد يجب عليه الأفراد أو القران، نعم الظاهر انه كذلك مع قصد التوطن، لصدق كونه حينئذ من أهلها و إن وجب عليه التمتع قبل السنة أو سنتين للأدلة الشرعية، و من ذلك يظهر ضعف القول بتقييد إطلاق الحكم المزبور فى النص و الفتوى بما إذا أراد المفارقة اما مع إرادة المقام ابدأ فينتقل فرضه بأول سنة، لصدق كونه حينئذ من أهلها، لكن فى الرياض ان كلا من القولين ضعيف، لأن بين إطلاقيهما عموما و خصوصا من وجه، لتواردهما فى المجاور سنتين مثلا بنية الدوام، و افتراق الأول عن الثانى فى المجاور سنتين بغير النية، و العكس فى المجاور دون سنتين مع النية المزبورة، فترجيح أحدهما على الآخر و جعله المقيد له غير ظاهر الوجه، و لكن مقتضى الأصل و هو استصحاب عدم انتقال الفرض يرجح الأول، قلت:

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- مضافا إلى تصريح البعض به، و بأنه المراد من إطلاق الفتوى، بل قد يقال بظهوره من صحيح زرارة «٢» و لو بقريظة سؤاله بعد ذلك عن ذى المنزلين، بل و من غيره، فتكون مقيدة لتلك النصوص التي قد يدعى ظهورها في غير متجددى
- (٢) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أقسام الحج - الحديث ١.
- جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ١٨، ص: ٩٢
- الاستيطان، و لو انعكس الفرض بأن أقام المكي فى غيرها لم ينتقل فرضه و لو سنين للأصل و غيره بعد حرمة القياس، إلا ان يكون بنية الاستيطان فينتقل من أول سنة، لصدق النائي عليه حينئذ، كما هو واضح.

من كان له وطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

• «٦» ٩ بَابُ حُكْمِ مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَنَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَطَاعَ مَتَى يَنْتَقِلُ فَرَضُهُ إِلَى الْقِرَانِ أَوْ الْإِفْرَادِ وَ مِنْ أَيْنَ يُحْرَمُ بِالْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ وَ حُكْمِ مَنْ كَانَ لَهُ مَنَزَلَانِ قَرِيبٌ وَ بَعِيدٌ

• ١٤٧٥٥ - ١ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَنَتَيْنِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ - لَا مُتَعَةَ لَهُ - فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ بِالْعِرَاقِ - وَ أَهْلٌ بِمَكَّةَ قَالَ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهُمَا الْغَالِبُ عَلَيْهِ - فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ.

• (٧) - التهذيب ٥ - ٣٤ - ١٠١، و الاستبصار ٢ - ١٥٩ - ٥١٩.

من كان له وطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

• وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ زُرَّارَةَ مِثْلَهُ «١».

• (١) - التهذيب ٥ - ٤٩٢ - ١٧٦٧.

من كان له وطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

• ۱۴۷۵۶ - ۲ - «۲» وَ عَنِ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُدَّافِرٍ عَنِ
عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ الْمُجَاوِرُ بِمَكَّةَ يَتَمَتَّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى
الْحَجِّ إِلَى سَنَتَيْنِ فَإِذَا جَاوَزَ سَنَتَيْنِ كَانَ قَاطِنًا وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ.

• (۲) - التهذيب ۵ - ۳۴ - ۱۰۲.

من كان له ووطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

• ١٤٧٥٧ - ٣ - «٣» وَ عَنْهُ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ
 قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَتَمَتَّعُوا - فَقَالَ لَا لَيْسَ لِأَهْلِ
 مَكَّةَ أَنْ يَتَمَتَّعُوا - قَالَ قُلْتُ: فَالْقَاطِنِينَ بِهَا - قَالَ إِذَا أَقَامُوا سَنَةً أَوْ
 سَنَتَيْنِ - صَنَعُوا كَمَا يَصْنَعُ أَهْلُ مَكَّةَ - فَإِذَا أَقَامُوا شَهْرًا فَإِنَّ لَهُمْ أَنْ
 يَتَمَتَّعُوا -

• قُلْتُ مِنْ أَيْنَ قَالَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْحَرَمِ - قُلْتُ مِنْ أَيْنَ يَهْلُونَ بِالْحَجِّ -
 فَقَالَ مِنْ مَكَّةَ نَحْوًا مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ.

• (٣) - التهذيب ٥ - ٣٥ - ١٠٣.

من كان له وطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

- قَالَ الْعَلَّامَةُ فِي الْمُخْتَلَفِ السُّؤَالُ وَقَعَ عَلَي الْقَاطِنِينَ وَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ
الِاسْتِيطَانُ بِإِقَامَةِ سَنَةٍ كَامِلَةٍ وَ إِذَا أُقَامَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أُقَامُوا سَنَةً سَنَةً
أُخْرَى انْتَقَلَ فَرُضُهُمْ فَلَا مُنَافَاةَ «٤».
- (٤) - راجع مختلف الشيعة - ٢٦١.

من كان له ووطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

- ١٤٧٦١ - ٧ - «٢» وَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ دَاوُدَ عَنْ حَمَّادٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَيْتَمَتُونَ قَالَ لَيْسَ لَهُمْ مُتَعَةٌ قُلْتُ فَالْقَاطِنُ بِهَا - قَالَ إِذَا أَقَامَ بِهَا سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ صَنَعَ صُنْعَ أَهْلِ مَكَّةَ - قُلْتُ فَإِنْ مَكَثَ الشَّهْرَ قَالَ يَتَمَتَّعُ
- قُلْتُ مِنْ أَيْنَ «١» - قَالَ يَخْرُجُ مِنَ الْحَرَمِ قُلْتُ مِنْ أَيْنَ يُهَلُّ بِالْحَجِّ - قَالَ مِنْ مَكَّةَ نَحْوًا مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٠ - ٤، و أورد صدره في الحديث ١١ من الباب ٦ من هذه الأبواب.
- (١) - في نسخة زيادة - يحرم (هامش المخطوط).

من كان له وطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

- ١٤٧٦٢ - ٨ - «٣» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: الْمُجَاوِرُ بِمَكَّةَ سَنَةً
يَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ مَكَّةَ - يَعْنِي يُفْرِدُ الْحَجَّ مَعَ أَهْلِ مَكَّةَ - وَ مَا كَانَ دُونَ
السَّنَةِ فَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ.
- أَقُولُ: تَقَدَّمَ الْوَجْهُ فِي مِثْلِهِ «٤» وَ يَحْتَمِلُ الْحَمْلُ عَلَى الْجَوَازِ فِي
النَّدْبِ وَ عَلَى التَّقِيَّةِ.

من كان له ووطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

- ١٤٧٦٣ - ٩ - «٥» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِحِجَّةٍ عَنْ غَيْرِهِ ثُمَّ أَقَامَ سَنَةً فَهُوَ مَكِّيٌّ - فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ - بَعْدَ مَا انصَرَفَ مِنْ عَرَفَةَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ - وَ لَكِنْ يَخْرُجُ إِلَى الْوَقْتِ وَ كَلَّمَا حَوْلَ «٦» رَجَعَ إِلَى الْوَقْتِ.
- (٥) - الكافي ٤ - ٣٠٢ - ٨.
- (٦) - في نسخة - حوله (هامش المخطوط).

من كان له ووطنان أحدهما دون الحد و الآخر خارجه

• وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ «٧» «٨».

• (٧) - التهذيب ٥ - ٦٠ - ١٨٩.

• (٨) - و تقدم ما يدل على حكم من كان له منزلان في الحديث ١ من الباب ٧ من هذه الأبواب.

• و ياتى في الحديث ٣ من الباب ٢٢ من هذه الأبواب.

•

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- «١» ٨ بابُ جَوَازِ حَجِّ التَّمَتُّعِ لِلْمُجَاوِرِ وَ وُجُوبِهِ فِي الْوَاجِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ
- ١٤٧٥٠ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ سَمَاعَةَ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُجَاوِرِ أَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ - قَالَ نَعَمْ يَخْرُجُ إِلَى مَهَلٍ أَرْضِهِ فَيَلْبِي إِنْ شَاءَ.
- (٢) - الكافي ٤ - ٣٠٢ - ٧، التهذيب ٥ - ٥٩ - ١٨٨، و أورده في الحديث ١ من الباب ١٩ من أبواب المواقيت.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- ١٤٧٥٢ - ٣ - «٦» مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْمُبْجَاورِ بِمَكَّةَ يَخْرُجُ إِلَى أَهْلِهِ - ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَدْخُلُ - فَقَالَ إِنْ كَانَ مُقَامُهُ بِمَكَّةَ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَا يَتَمَتَّعُ - وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ.

- (٦) - التهذيب ٥ - ٤٧٦ - ١٦٧٩.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

• ١٤٧٥٣ - ٤ - «١» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ: مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ سَنَةً فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أَهْلِ مَكَّةَ.

• (١) - التهذيب ٥ - ٤٧٦ - ١٦٨٠.

الآفاقي إذا صار مقيما في مكة

- ١٤٧٥٤ - ٥ - «٢» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ وَ غَيْرِهِ **عَمَّنْ ذَكَرَهُ** عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ: مَنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَمَتَّعَ.
- أَقُولُ: وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «٣» وَ النَّهْيُ عَنِ التَّمَتُّعِ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّقِيَّةِ أَوْ عَلَى الْجَوَازِ فِي الْمُنْدُوبِ خَاصَّةً لِمَا مَضَى «٤» وَ يَأْتِي «٥».

الآفاقى إذا صار مقيما فى مكة

- (٢) - التهذيب ٥ - ٤٧٦ - ١٦٨٢.
- (٣) - ياتى فى البابين ٩، ١٠ من هذه الأبواب، و فى الباب ١٩ من أبواب المواقيت.
- (٤) - مضى فى الأحاديث ١، ٢، ٣، ٤ من هذا الباب.
- (٥) - ياتى فى الباب ٩ من هذه الأبواب.
-

• روايات إقامة الآفاقي في مكة

– يمكن الجمع العرفي

• بيان للتوطن العرفي

– خلاف ظاهرها

• التخيير و التعيين

– التخيير بعد السنة و التعيين بعد السنتين و طرح روايات خمسة أو ستة أشهر

– التخيير بعد خمسة أشهر و التعيين بعد السنتين

• الحمل على مضي الحجين و طرح روايات خمسة أو ستة أشهر

– لا يمكن الجمع العرفي

• يرجح روايات السنتين

– بالشهرة

– بموافقتها للأصل

